

دور المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة في زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات The role of Algerian small and medium enterprises in increasing exports outside hydrocarbons

• حنوف عبد الرحمن

جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل

Abderrahmen.hannouf@univ-jijel.dz

10.2478/2571-9769-2602-5051-2023-08-00001

تاريخ القبول: 2023/03/18

تاريخ الاستلام: 2021/06/14

ملخص:

هدفنا من خلال بحثنا الى دراسة وتحليل وتقييم لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تدعيم الصادرات خارج قطاع المحروقات، وهذا من خلال دراسة مساهمتها في التركيبة العامة للصادرات خارج قطاع المحروقات، بالاعتماد على تحليل أهم التقارير والنشرات الإحصائية الوطنية. ومن أهم النتائج التي توصل اليها الباحث هو الضعف الشديد لمساهمة هذه المؤسسات في الصادرات خارج قطاع المحروقات، وهذا بالرغم من مساهمتها الإيجابية في خلق المشاريع الاستثمارية وتوفير فرص العمل للاقتصاد. الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، صادرات خارج قطاع المحروقات

تصنيف JEL: M100، L32

Abstract:

We aim through our research to study, analyze and evaluate the role of small and medium enterprises in Algeria in increasing exports outside the hydrocarbon sector, by studying their contributions to the general composition of exports Outside the hydrocarbon sector, based on the analysis of the most important national and statistical reports.

One of the most important findings of the researcher is the severe weakness of the contribution of these institutions to exports outside the hydrocarbon sector, despite their positive contribution to creating investment projects, providing job opportunities.

Keywords: Small and medium enterprises, Exportations hors hydrocarbures.

Jel Classification Codes : M 100, L32

• المؤلف المرسل: حنوف عبد الرحمن

I. تمهيد:

في إطار النموذج الاقتصادي الجديد الذي تسعى الى تطبيقه الجزائر، والقائم على تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، تولى هذه الأخيرة أهمية كبيرة لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال توفير بيئة أعمال ملائمة وديناميكية جديدة من شأنها تحفيز تصدير المنتجات خارج قطاع المحروقات، فالجزائر وبالرغم من المجهودات المبذولة من أجل تنويع مصادر الدخل وفك قيود التبعية المطلقة لقطاع المحروقات، إلا أن هذا الأخير لا يزال العصب الرئيسي الذي يغذي الاقتصاد الجزائري بنسبة تتعدى 90.52% من اجمالي صادرات البلاد.

نتيجة للخصائص الهامة التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مرونة في الدخول والخروج للأسواق، وعملها القائم على التكيف السريع مع التغيرات في الأسواق، تضطلع هذه المؤسسات في جميع الدول المتقدمة بدور فعال في عمليات التصدير، وفي هذا الإطار يطرح موضوع موقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عملية المشاركة في تدعيم الصادرات الجزائرية نفسه بشدة خصوصا في ظل آليات دعم هذه المؤسسات من طرف الدولة الجزائرية، ومن هنا نطرح التساؤل الرئيسي التالي: ما هو دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ؟

وعليه فالهدف الرئيسي من هذا البحث هو دراسة وتحليل دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، بالإضافة الى تقييم مستوى مساهمة هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، وتحليل مساهمتها الفعلية في حجم الصادرات خلال الخمس سنوات الأخيرة 2015-2020، ومن أجل الوصول الى هذه الأهداف الموضوعية، سوف نقوم بعملية المزج بين مجموعة من المناهج العلمية، حيث سنستعمل المنهج الوصفي من خلال التأصيل النظري لمفاهيم وخصائص وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووصف حجمها وتركيبها ومستويات تطورها، كما سنستعمل المنهج التحليلي من خلال تحليل البيانات المستخرجة من الجداول التي سيتم اعدادها من خلال التقارير المحلية الرسمية الوطنية والدولية، كما سنستخدم المنهج الاستنباطي من خلال الربط بين البيانات المستخرجة والتفسير والاستنتاج.

اولا: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في اقتصاديات الدول، وهي تتميز بمجموعة من الخصائص تجعلها تختلف عن المؤسسات الكبيرة في العديد من الجوانب، حيث يتميز هيكلها التنظيمي بالبساطة وعدم التعقيد، وهذا يرجع بالأساس الى صغر حجمها.

1. أهم تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بسبب وجود اختلاف في معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الدول حول العالم، يصعب وضع تعريف لها، من أهم التعاريف التي قدمت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر:

* يعرف صندوق النقد الدولي المؤسسات الصغيرة على أنها تستخدم اقل من 05 عمال، أما المتوسطة فتستخدم من 5 الى 19 عامل، ويعتبر المؤسسة كبيرة عندما تستخدم 20 عاملا فأكثر. (دراجي، 2015)

* هناك من يعرفها على أنها تلك المؤسسات التي تتميز بمحدودية رأس المال وقلة العمال، محدودية التكنولوجيا المستخدمة وبساطة التنظيم الإداري، وتعتمد على تمويل ذاتي حيث رأس المال يتراوح بين 5-65 ألف دولار وعدد العمال اقل من 10. (آيت، 2009)

*تم تعريفها في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1953 على أنها المؤسسة التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة متنقلة، حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه. (مناصرية و عقبة، 2008)

*في اليابان وحسب القانون الأساسي لسنة 1953، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعرف باستخدام معيار اليد العاملة ورأس المال، حيث يكون عدد العمال في هذه المؤسسات من 4 الى 299 عامل. (قاسمي، 2009)
من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أنه لا يوجد تعريف موحد، حيث أن كل بلد يهدف الى وضع تعريف خاص يتماشى وبيئته الاقتصادية والمعايير التي يضعها.

2. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تكمن أهمية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المتوازنة للدول عن طريق (بلعيد، 2020):

* قدرتها على توليد فرص عمل أكثر توافرا واستدامة وذلك لانخفاض حجم رأس المال اللازم لتتولد فرص العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة.

* الإسهام في تحقيق التكامل الاقتصادي مع المؤسسات الكبرى حيث تؤدي هذه المؤسسات دورا ملحوظا في مجال تنويع هيكل الصناعة، فهي تقوم بإنتاج السلع التي تحتاجها الأسواق المحلية فضلا عن المكونات والإجراءات التي تحتاجها المؤسسات الكبيرة وتقوم بدور المؤسسات المغذية لها.

*الاسهام في زيادة جم وقيمة الصادرات الصناعية.

*قدرتها على الابتكار والتجديد وعلى استيعاب التكنولوجيا المتطورة.

*تلبية الطلب على السلع الاستهلاكية.

*تلاعب دور هام في مواجهة البطالة.

3. أهم معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة:

على الرغم من الأهمية الكبيرة والمزايا التي تحققها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها تتعرض الى الكثير من المشاكل والمعوقات التي تعيق نشاطها، وفي هذا الإطار يمكن عرض أهم هذه المشاكل والمعوقات التي تحد من فعاليتها (الطيب، 2011):

*المشاكل المتعلقة بالسياسات الاقتصادية الحكومية التي تركز بشكل كبير على الصناعات الكبيرة، قد أدت الى إهمال كبير في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

*ضعف الخبرات التنظيمية والتسييرية ونقص المعلومات، فضعف أنظمة المعلومات بسبب نقص المعلومات عن الفرص الاستثمارية، يؤدي الى الحد من الاستعمال الأفضل لقدرات المؤسسة ضياع وتفويت الفرص الملائمة،

وإجمالاً فنقص المعلومات والخبرات التنظيمية يعد من أخطر المشاكل على استمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تفتقد إلى التخطيط الاستراتيجي الذي يكفل لها دعائم النجاح والتطور في المستقبل.

* تعتبر المعوقات التمويلية من أهم المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإطلاق، فيما يلاحظ أن جل هذه المؤسسات تعاني من صعوبات جمة في حصول أصحابها على التمويل الكافي من المؤسسات المالية.

* تعاني الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية نتيجة ضعف البنية التحتية لدولها.

4. مقارنة بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بسبب الخلط في المفاهيم، يعتقد بعض رجال الأعمال أن مشروعاتهم التجارية يمكن أن تصنف مع المشروعات الناشئة، وأنها تملك صفة الريادية، في حين أنها من الممكن أن تكون مشروعات تجارية صغيرة، وفي هذا الإطار يمكن تحديد أهم الفروق الأساسية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة نوجزها حسب ما يلي (بخيتي و بوعونية، 2020):

* الهدف من التأسيس: عند التفكير في إنشاء شركة ناشئة في أي من المجالات، يكون لدى صاحب الفكرة التصور الذي يجعله يعتقد أن شركته بدأت لتكون مشروع قابل للتطوير وشركة كبيرة، ويقدم من خلالها منتج أو خدمة تحدث تأثيراً على السوق والصناعة بشكل عام، وتغير في سلوك المستهلك أيضاً، ومن الممكن أن تخلق سوقاً مستهلكة جديدة من الأساس، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اختلاف مجالات عملها، لا تقدم أفكاراً وحلول مبتكرة لاحتياجات الناس، ولكن يتم تنفيذها في إطار السوق المحلية، وتعتمد على صاحب المشروع الذي لا يستهدف أن يتحول مشروعه إلى فكرة ضخمة، ولكنه يسعى إلى تحقيق التوسع، والوصول إلى معدلات ربح عالية.

* خطوات التأسيس: تعتمد أغلب المؤسسات الناشئة على الابتكار عند العمل على تقديم منتج أو خدمة، وهو الأمر الذي لا يمكن تحديده، مما يعني فرص حصول الشركة على الدعم والتمويل منخفضة قليلاً، سواء من المستثمرين أو من خلال الاعتماد على القروض البنكية، تحتاج إلى مجهود أكبر من رائد الأعمال، فلا وجود لنموذج الأعمال المحدد في اتباعه، أو معرفة العدد الفعلي للعمال أو الموظفين، الأمر كله يعتمد على التجربة بشكل فعلي، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تعتمد على خطة عمل واضحة، ففي الغالب يستلهم صاحب المشروع من تجارب المحيطين به، ويبدأ في الخطوات بشكل أسرع، كما أن معرفته بالتراخيص التي يلزمها مشروعه يخلق لديه فرص أكبر في الحصول على التمويل والإمام باحتياجات المشروع وخطوات تأسيسه.

* البيئة الصناعية أو السوق المحلي: سبب عدم وجود خطة عمل واضحة في المؤسسات الناشئة هو أنها تعتمد بصورة كبيرة على الابتكار والتجريب، إلى جانب قدرتها المحدودة على توفير فرص عمل، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فالتأثير الذي تحدثه على الاقتصاد المحلي واضح ومحدد، فهي تتمتع من توفير فرص عمل أكبر، واحتياجاتها التمويلية ليست ضخمة تمكّنها من الربح، ولذلك تجد المشروعات الصغيرة والمتوسطة دعماً أكبر من المجتمع الصناعي المحلي، وتوفر لها الدولة قروض تمويلية وتسهيلات.

*التمويل: طرق تمويل الشركات الناشئة قد تكون مختلفة، فرائد الأعمال يملك فكرة مبتكرة وقادرة على التغيير، فيبدأ بالبحث لها عن مستثمر يؤمن بها وبأهميتها، أما مسألة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على صاحب المشروع نفسه، فهو يقوم بتمويلها من رأس ماله الخاص او من خلال الاقتراض من البنوك.

*مدة المشروع: يصف كثيرون الشركات الناشئة بأنها مؤقتة، بمعنى أنها تتحول الى شركة كبيرة خلال سنوات، او تصبح مشروع صغير، لأنها تعمل على منتج أو خدمة قابلة للتطور، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد على قدرتها على تحقيق الأرباح والاستقرار.

ثانيا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر

يرى الكثيرون من الاقتصاديين ان تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر من أهم الروافد في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع الدول بشكا عام (نبيل، 2006)، وعليه دائما ما كانت تسعى الجزائر الى انشاء قاعدة واسعة من هذه المؤسسات، وقد تجسد هذا الاهتمام المتواصل بصور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001، اذ يعتبر هذا القانون بمثابة الانطلاقة الحقيقية لعمل هاته المؤسسات في الجزائر.

2. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يتم تعريفها من خلال القانون 01-18 على أنها تلك المؤسسات التي تتميز بالاستقلالية مهما كانت طبيعتها القانونية، تنتج سلعا أو خدمات، وتشغل من 1 الى 250 شخص، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار، فمن خلال درجة توافق المؤسسة مع مجموعة من الشروط المرتبطة أساسا بعدد العمال ورقم الأعمال ومجموعة الحصيلة السنوية، يتم تصنيف هذه المؤسسة الى ثلاثة أنواع أساسية وهي: مؤسسات صغرى، مؤسسات صغيرة، مؤسسات متوسطة.

من خلال المواد 6 و7 و8 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر مؤسسة صغرى المؤسسة التي يكون عدد عمالها من 01 الى 09، ورقم أعمالها اقل من 20 مليون دينار جزائري، ومجموع حصيلتها السنوية أقل من 10 مليون دينار جزائري.

أما المؤسسات الصغيرة فعدد عمالها من 10 الى 49، رقم أعمالها أقل من 200 مليون دينار جزائري، ومجموعة حصيلتها السنوية أقل من 100 مليون دينار، وتصنف على أساس أنها مؤسسة متوسطة اذا كان رقم أعمالها من 200 مليون دينار جزائري الى 2 مليار دينار جزائري، وعدد عمالها من 50 الى 250، ومجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 مليون دينار جزائري و500 مليون دينار جزائري.

الجدول 1: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال حتى 2019/12/31

النوع	العدد	النسبة %
المؤسسات الصغيرة	1157539	97
المؤسسات الصغيرة	31027	2.6
المؤسسات المتوسطة	4773	0.4

آليات تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لترقية الصادرات
خارج قطاع المحروقات في الجزائر (ص ص: 204-216)

المجموع	1193339	100
---------	---------	-----

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على احصائيات وزارة الصناعة والمناجم سنة 2019.

من خلال الجدول رقم 1 نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة في الجزائر أقل من 9 عمال يمثل 97% من عدد المؤسسات الإجمالي والبالغ عددها 119339 (Ministère de l'Industrie et des Mines, AVRIL 2020)، في حين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل نسبة ضئيلة من العدد الإجمالي للمؤسسات. وفي هذا الإطار يجب التنويه الى أن صغر حجم المؤسسة لا يؤثر على فعالية مساهمتها في التصدير، فأغلب الدول المتقدمة في العالم، على غرار فرنسا وإيطاليا نجد أن تركيبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها تميل الى المؤسسات الصغيرة، وهذا بالرغم من الاختلاف في معايير التصنيف.

الجدول 2: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2017-2019

	سنة 2017		سنة 2018		2019
	العدد	نمو	العدد	نمو	العدد
شخصية معنوية	609344	34149	643493	27774	671267
شخصية طبيعية	264892	33217	498109	23740	521929
المجموع	1074236	67366	1141602	51494	1193096

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات وزارة المناجم 2019-2017.

من خلال الجدول رقم 2 نلاحظ أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر زادة ب 67366 مؤسسة سنة 2017 و 51494 مؤسسة سنة 2018، وهو ما يدل على الجهود المبذولة من طرف الدولة في التشجيع على انشاء هذه المؤسسات، حيث أنه وخلال عشر سنوات الأخيرة تضاعف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في الجزائر، وبالرغم من زيادة حجم هذه المؤسسات سنويا، الا انها تعاني من مشاكل كثيرة تؤدي توقف نشاط الكثير منها سنويا، بسبب بيئة الأعمال السلبية في الجزائر، وفي هذا الإطار يجب التنويه بأن الجزائر تحتل مراتب سيئة في التقارير الدولية عن ظروف تهيئة بيئة الأعمال التنافسية، على غرار التصنيف الأخير لصندوق النقد العربي، الذي وضع الجزائر في المرتبة 24 عربيا (صندوق النقد العربي، 2020) في مؤشر بيئة الأعمال التنافسية.

2. دور المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في عملية التشغيل، حيث تعتبر هذه الأخيرة أداة من أدوات انشاء مناصب الشغل، والجدول الموالي يوضح حجم اليد العاملة التي تقوم بتشغيلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الجدول 3: تطور تشغيل اليد العاملة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

	سنة 2016		سنة 2017		سنة 2018		سنة 2019	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
موظفين	1499443	58.62	1557782	58.66	1594614	58.53	1671473	57.92

عمال	1022231	40.23	1074236	40.45	1107453	40.65	1193093	41.35
م. عمومية	29024	1.14	23452	0.88	22197	0.81	21085	0.73
المجموع	2540698	100	2655470	100	2724264	100	2885651	100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات وزارة المناجم.

من خلال الجدول السابق نلاحظ الدور الكبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التشغيل، حيث بلغ عدد الوظائف خلال سنة 2019 بحوالي 2885651، ومن الجدول السابق نلاحظ سيطرة القطاع الخاص على عملية التشغيل، هذه المؤسسات هي الأثر انتشارا والأعلى استيعابا للعمال، ولها دور أكثر فعالية في امتصاص البطالة حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في الجزائر نسبة التشغيل ضعيفة جدا بالمقارنة مع المؤسسات الخاصة، إذ لا تتعدى 0.73 % سنة 2019، و0.81% سنة 2018، ونفس الشيء بالنسبة للسنوات الأخرى، وبالرغم من الحجم الكبير للتوظيف بالنسبة لهذه المؤسسات، إلا أن ملاحظة كثافة التوزيع ومقارنته بالمعايير العالمية يثبت أنه هناك نقص كبير في انشاء هذه المؤسسات، والتي من الممكن أن تلعب دورا أكبر في عملية التوظيف في الجزائر.

الجدول 4: كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالنسبة لكل 1000 نسمة

م ص م	2014	2015	2016	2017	2018	2019
	21	23	23	23	26	28

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات وزارة المناجم.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يتراوح بين 21 سنة 2014 الى 28 سنة 2019، وبالرغم من الزيادة المعبرة في معدل الكثافة، إلا انه يبقى ضعيفا مع المقاييس العالمية التي تشترط 45 مؤسسة صغيرة وناشئة لكل 1000 نسمة، وبالتالي هناك نقص في دور هذه المؤسسات في عملية تشغيل اليد العاملة في الاقتصاد الوطني.

3. تطور المشاريع الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تلعب هذه المؤسسات دورا هاما في انشاء مشاريع استثمارية، وبالتالي تعمل على تنشيط الاقتصاد، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

الجدول 5: تطور المشاريع الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

السنة	عدد المشاريع	حجم الأموال المستثمرة/مليون دينار
2015	7950	1473414
2016	7185	1839044
2017	5057	1905207
2018	4124	1673943

797138	3029	2019
--------	------	------

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات وزارة المناجم.

من خلال الجدول السابق نلاحظ انخفاض في حجم المشاريع الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة ما بين 2015 و2019، كما أن حجم الأموال المستثمرة انخفض للنصف سنة 2019 مقارنة بسنة 2015، وهو ما يؤكد الصعوبات الكبيرة والمشاكل التي تعترض عمل هذه المؤسسات.

4. مساهمة المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة:

يسيطر القطاع الخاص على عملية خلق القيمة المضافة في الجزائر خلال العشر سنوات الأخيرة، حيث أن نسبة مساهمة القطاع العام خلال هذه السنوات لم تتعدى في أحسن الأحوال نسبة 14.22%، في حين أن القطاع الخاص من خلال مؤسساته الصغيرة منها والمصغرة والمتوسطة يسيطر بنسب تتعدى 85% لكل السنوات السابقة الذكر.

الجدول 6: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة (الوحدة مليار دينار جزائري)

القطاع	سنة 2016		سنة 2017		سنة 2018	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
العام	1414.65	14.22	1291.14	12.775	1362.21	12.51
الخاص	8529.27	85.78	8815.62	87.225	9524.41	87.49
المجموع	9943.92	100	10106.8	100	10886.62	100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات وزارة المناجم.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القيمة المضافة للقطاعين الخاص والعام منذ سنة 2016 الى غاية 2018، حيث بلغت 10886.62 مليار دينار سنة 2018، وهذا بزيادة طفيفة عن السنوات السابقة.

ثالثا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات

بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف السلطات الجزائرية في مجال ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، ودعمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحفيزها على دعم هاته الصادرات، الا انها لا تزال ضعيفة للغاية، فتركيبية هذه المؤسسات في الجزائر وطابعها وعملها في البيئة الحالية، لا يحفزها اطلاقا على الولوع للأسواق الدولية، وسنحاول توضيح أهم أسباب قصور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في هذا المجال.

1. طابع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في الجزائر في الجزائر:

من خلال تقسيم المؤسسات المتوسطة والصغيرة العاملة في الجزائر حسب معيار النشاط الممارس، نلاحظ أن قطاع الخدمات يستحوذ على النسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في الجزائر، وهو ما يؤثر سلبا على حجم المساهمة في الصادرات، وهو الأمر الذي لا يتيح لها تقديم انتاج قابل للتصدير في الأسواق

الدولية، حيث أن أصحاب هذه الأنشطة لا يميلون إلى الولوع إلى الأسواق الدولية والبحث عن عمليات التصدير، فمن خلال الإحصائيات الصادرة عن وزارة المناجم نلاحظ أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة الخاصة في نشاط الخدمات بلغت سنة 2019 حوالي 51.49%، أما النشاط الحرفي فقد قدرت نسبة المؤسسات المتوسطة والصغيرة 23.01%، في حين تتوزع بقية النسبة نشاطات الطاقة والبناء والإنتاج الصناعي.

2. نسبة مساهمة المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج قطاع المحروقات:

بالرغم من الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات، إلا أن نسبة مساهمة هذه الأخير تبقى ضئيلة للغاية، حيث أن الصادرات خارج قطاع المحروقات سنة 2018 لم تتعدى 2.22 مليار دولار من إجمالي الصادرات الذي بلغ 41.79 مليار دولار من نفس السنة، أي حوال 5.3% من الحجم الجمالي للصادرات، وهي تعتبر نسبة ضعيفة للغاية، كما أن نسبة المصدرين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضعيف جدا بالمقارنة مع العدد الإجمالي للمصدرين، وإذا قارنا نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع بلدان أخرى فإننا نلاحظ حجم الهوة الكبيرة، ولو أخذنا مثالا دولة فرنسا نجد أن 99% من المصدرين هم مؤسسات مصغرة وصغيرة ومتوسطة، يقومون بتصدير أكثر من 221 مليار أورو من أصل 508 مليار أورو صادرات اجمالية، حيث بلغت نسبة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 44% من إجمالي الصادرات (TEAM FRANCE EXPORT, 2020)، وهو ما يوضح أهمية ودور هذه المؤسسات في عملية التصدير من جهة، والمستوى الضعيف للمؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة في عملية التصدير.

والجدول الموالي يبين تطورات الميزان التجاري للجزائر للفترة 2013-2019، حيث يمكن حساب معدل التغطية من المعادلة التالية: معدل التغطية = (الصادرات/الواردات) × 100%

الجدول 7: تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر (الوحدة مليار دولار)

السنة	الصادرات	الواردات	رصيد	معدل التغطية	صادرات خارج قطاع المحروقات
2013	65.91	54.85	11.06	120	1.05
2014	62.88	58.58	4.3	107	1.67
2015	37.78	51.50	13.72-	73.35	1.48
2016	30.26	47.08	16.82-	64.27	1.39
2017	34.76	45.95	11.2-	75.64	1.37
2018	41.79	46.33	4.54-	90.20	2.22
2019	35.82	41.93	6.11-	85.43	2.58
2020	23.79	34.39	10.6-	69.19	2.25

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات المعهد الوطني للإحصاء والإدارة العامة للجمارك

من خلال تحليل الجدول السابق، نلاحظ التذبذب الكبير لصادرات الجزائر الاجمالية، حيث انهارت من 65.91 مليار دولار سنة 2013 الى 41.79 مليار دولار سنة 2018، ويرجع السبب الرئيسي للانخفاض في قيمة الصادرات مند سنة 2013 الى المستوى المتدني لأسعار النفط من جهة، وقلة الصادرات خارج قطاع المحروقات من جهة أخرى، حيث لم تتعدى الأخيرة حاجز 2.22 مليار دولار في أحسن الأحوال. أي حوالي 5.3% من الحجم الإجمالي للصادرات، وهو ما يؤكد الضعف الكبير في أداء المؤسسات الجزائرية وعدم مساهمتها في زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث تبقى وضعية الميزان التجاري الجزائري مرتبطة بشكل مباشر بالتغيرات بأداء قطاع المحروقات ومستويات أسعارها في الأسواق الدولية، وهو ما يؤكد عجز الميزان التجاري لسنة 2020 ب 10.6 مليار دولار، فبالموازانات مع انخفاض صادرات المحروقات ب 11.91 مليار دولار تمثل نسبة 99% من الانخفاض الإجمالي للصادرات، انخفضت الصادرات خارج قطاع المحروقات ب 12.59% (المديرية العامة للجمارك، 2020) لتستقر في حدود 2.25 مليار دولار، وهذا بعدما كانت في حدود 2.58 مليار دولار، وهذا راجع بالأساس لانخفاض تصدير المنتجات النصف مصنعة والمواد الخام.

3. تحليل التركيبة العامة للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات:

توضح التركيبة السلعية للصادرات على درجة اعتماد بلد معين على عدد محدود من السلع، حيث أن قدرة الدول على المحافظة على حصصها في الأسواق الدولية تتوقف على عدد السلع المصدرة ومدى وجود طلب عالي عليها (حمزة، 2015).

الجدول 8: التركيبة العامة للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات (الوحدة مليون دينار جزائري)

2019		2018		2017		
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
4.5	11451.5	3.7	10773.4	4.7	8101.7	مواد أولية ومنتجات خام
91.6	233551.1	92.8	272369.4	90.3	156415.3	منتجات نصف مصنعة
3.8	9901.8	3.5	10507.0	5.0	8619.3	معدات صناعية
100	254904.3	100	293649.9	100	173136.3	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات المعهد الوطني للإحصاء.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن تركيبة صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات تتمحور حول المواد الأولية والمنتجات الخام، المنتجات النصف مصنعة، والمعدات الصناعية، حيث تسيطر المنتجات النصف مصنعة على التركيبة العامة للصادرات، فعلى مدى الثلاث سنوات 2017 الى غاية 2019 مثلت المنتجات النصف مصنعة أكثر من 90% (Office National des Statistiques, 2020)، في حين أن المعدات الصناعية لم تتجاوز عتبة 5%، أما

المواد الأولية والمواد الخام فمثلت أقل من 5% من اجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات، هذا مؤشر واضح على ضعف النسيج الصناعي الجزائري.

وفي تقرير آخر لبنك الجزائر في إطار تحليله لقيم الصادرات والواردات، عرض أهم المنتجات الأساسية التي تم تصديرها خارج قطاع المحروقات سنتي 2017 و2018، فرغم أنها منخفضة للغاية إلا أنها تجاوزت لأول مرة عتبة 2 مليار دولار، لتنتقل من 1.37 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2017 الى 2.02 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2018، ومع ذلك لاتزال هذه الصادرات مكونة بنسبة تفوق 73% من المنتجات النصف مصنعة المشتقة من المحروقات (الأسمدة الازوتية والألمونيا واليورينا)، وتلها المواد الغذائية 16.8% والتي تتكون صادراتها أصلا من السكر 80 % بقيمة 233.2 مليون دولار والتمور 64 مليون دولار. (la Banque d'Algérie, 2018)

خلال سنة 2020 تجلت المنتجات الرئيسية المصدرة خارج قطاع المحروقات في المنتجات النصف مصنعة بقيمة 1.61 مليار دولار، والمواد الغذائية بقيمة 44259 مليون دولار امريكي، متبوعة بوحدة سلع التجهيزات الصناعية بقيمة 903.81 مليون دولار امريكي، وأخيرا وحات المواد الخام الاسلع الاستهلاكية غير الغذائية سلع التجهيزات الزراعية، التي سجلت القيم المتتالية: 71.52 مليون دولار أمريكي، 39.06 مليون دولار أمريكي، 0.32 مليون دولار امريكي. (المديرية العامة للجمارك، 2020)، أما في ما يخص مصدري المنتجات خارج قطاع المحروقات فان الخمسة الأوائل من أصل 1219 مصدر يحققون وحدهم أكثر من 72.76% من القيمة الاجمالية للصادرات خارج قطاع المحروقات وهذا خلال سنة 2020.

II. خلاصة:

من أهم النتائج التي توصلنا اليها من خلال هذا البحث أنه وبالرغم من الأهمية الكبيرة التي توليها الدولة الجزائرية لدعم المؤسسات الصغيرة والناشئة من أجل تحفيزها على الولوج للأسواق الدولية في اطار برنامج تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، إلا أن الدراسة التي قمنا بها توضح الضعف الكبير لمساهمة هذه المؤسسات في صادرات الدولة خارج قطاع المحروقات، حيث أن نسبة مساهمتها ضعيفة جدا ولا تكاد تذكر، كما أن الجزائر وإلى غاية الآن لم تستطع تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات، حيث تبقى رهينة له بأكثر من 94% من اجمالي الصادرات، ومن أهم النتائج التي تم التوصل اليها نذكر:

-يرتبط تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بمعايير تتعلف بعدد العمال ورأس المال والحصيلة السنوية من خلال القانون التوجيهي 18/01.

-شهد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تضاعف العدد خلال العشر سنوات الأخيرة، وهذا يدل إدراك الدولة لأهميتها الاقتصادية وتشجيع انشائها من خلال إجراءات دعم وتحفيز.

-بالرغم من النمو السنوي لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إلا ان عددها يبقى غير كافي على الاطلاق، ففي سنة 2019 كانت كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي 28 لكل 1000 نسمة، في حين أن المعيار العالمي هو 45 مؤسسة لكل 1000 نسمة، بالتالي نقص كبير لعدد هذه المؤسسات.

آليات تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر (ص ص : 204-216)

-سيطرة القطاع الخاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات الأخيرة بأكثر من 97% من العدد الإجمالي للمؤسسات، وعليه فمشاركة القطاع الخاص تبقى ضعيفة.

-تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا من خلال مشاريع الاستثمار وتوظيف حجم معتبر من اليد العاملة، والقيمة المضافة للاقتصاد الوطني، والمساهمة في الناتج المحلي... الخ، وبالرغم من هذه المساهمات إلا أنها تعتبر غير كافية.

-من خلال تحليل تركيبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نجد أنها أغلبيتها تتخذ نشاطات خدمية وأنشطة حرفية، وهو الشيء الذي يجعلها لا تصبو للولوج للأسواق الدولية.

-ضعف كبير للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، كما أن هذه الصادرات مرتبطة بشكل كبير بتصدير منتجات خام ومواد نصف مصنعة.

من أهم التوصيات التي يمكن أن نوردتها:

-ضرورة اتباع استراتيجية فعالة في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تقوم على تحسين الإجراءات القانونية والتنظيمية المتعلقة بيئة الأعمال، مع تقديم كل أنواع التحفيزات المالية والبنكية والضريبية والجمركية والتجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل دعمها في مجال تصدير المنتجات.

-ضرورة تحفيز البنوك مؤسسات التمويل لمنح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الائتمان.

-ضرورة تقديم تسهيلات في إطار التجارة الخارجية من خلال برامج الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل جعل إجراءات التصدير أكثر سلاسة، كالتسهيلات على مستوى الموانئ.

-ضرورة تذليل العقبات أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل اقتحام الأسواق الأفريقية، من خلال دعم عملية النقل وإنشاء الطرق وإقامة مناطق تبادل حر مع الدول الأفريقية.

-ضرورة تنوع الصادرات الجزائرية مع التوجه نحو الأسواق العربية التي تعد السبيل الأقرب لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع:

-la Banque d'Algérie, *Rapports annuels*, 2018. pp38-39.

-Ministère de l'Industrie et des Mines, *Bulletin d'information Statistique de l'entreprise* Direction Générale de la Veille Stratégique des Etudes et des Systèmes d'Information, Algérie, 2020, p06.

Office National des Statistiques, *Activiter Industrielle 2010- 2019*, La Direction Technique chargée des Statistiques d'Entreprises et du suivi de la Conjoncture, 2020,p24.

Team France Export ,*Performance des PME et ETI exportatrices françaises 2019*, France, 2020. P10.

-العواوي حمزة، تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات بين العوائق والأفاق، *مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية*، المجلد 04، العدد 02، 2015، صفحة 185.

-المديرية العامة للجمارك، *إحصاءات التجارة الخارجية للجزائر*، مديرية الدراسات والاستشراف، 2020،

-بخيتي علي و بوعونية سليمة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: متطلبات الانشاء المعوقات والحلول، *مجلة التنمية الاقتصادية*، العدد، 2016، صفحة 176.

- بخيتي على وبوعونية سليمة، المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة واقع وتحديات، مجلة دراسات وابحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 12، عدد4، 2020، ص:541-542.
- بلعيد سمية، تقييم جهود الدولة ضمن برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الجزائرية التي استفادة من برامج التأهيل، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 10، العدد 02، 2020، صفحة 309.
- جواد نبيل، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدار الجزائرية للكتاب (الجزائر:الدار الجزائرية للكتاب، 2006)، الصفحة4.
- داودي الطيب، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع والمعوقات، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد11، 2011، الصفحات 70-71.
- دراجي كريمو، تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات بين العوائق والأفاق المستقبلية، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، العدد 02، 2015، صفحة 64.
- صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، 2020، صفحة 21.
- عيسى آيت، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد06، 2009، صفحة 273.
- قاسمي كمال، متطلبات تأهيل نظم إدارة الجودة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادي وعلوم التسيير، العدد09، 2009، صفحة 167.
- مناصرية اسماعيل و عقبة نصيرة، أثر أساليب التدريب الحديثة في تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد15، 2008، صفحة 78.